مستقبل الاصلاح الاجتماعى فى مصر

للأستاذ ابراهيم الغطريفى

تقدر أهمية البرنامج الذى يتخذ أساسا للاصلاح الاجتماعى بما يكون له من التأثير على الحياة الاجتماعية بصفة عامة ولا سيما على الظواهر البارزة فيها .

ويقصد بالحياة الاجتماعية حالة مجموع السكان دون الاقتصار على فئة معينة وبما كان لها من ظروفها الخاصة مادية كانت أو أدبية ما يجعلها تتمتع بنوع معين من الحياة الاجتماعية . وأن فى مقدمة الظواهر التى المسها واضحة فى المجتمع المصرى تلك المفارقات البعيدة المدى التى توجد بين طبقات الشعب بل وبين أفراد الطبقة الواحدة .

ويتخذ هذا التفاوت ناحية مادية حيث نرى فقرا مدقعا بجانب يسار فاحش أو ناحية عقلية بينما يغمر السواد الأعظم من السكان جهلا مطبقا نجد من بينهم فريقا على حظ كبير من العلم والدرجات الجامعية وحتى فى الحياة الخاصة فانها تتفاوت من حياة بسيطة ضئيلة ساذجة راكدة الى حياة تتناهى فى الترف والرفاهية والحركة .

ومن البديهى انه لا يمكن أن ينشأ حياة اجتماعية فى بلد مع وجود هذه المفارقات فى النواحى التى أشرنا اليها وعلى المدى الذى تبيناه إذ أن على المصلح الاجتماعى أن يكون منصفا وحذرا فبينما يعمل على تعبيد طريق الثراء أمام المجدين من أصحاب الأموال بتنمية ثرواتهم يجد فى تغذية موارد المعسرين وتيسير أسباب العيش لهم وعليه أيضا فى الوقت الذى يحاول فيه أن ينشر الآداب والعلوم الرفيعة والثقافة العالية بين المستنيرين وخاصة المتعلمين أن يساعد غير المتعلمين على الوصول بالمعارف العامة والضرورية واذا ما وضع انظمة للترفيه على الموسرين أضاف اليها الوسائل التى من شأنها التخفيف عن المعوزين وأشباه المعوزين .

ومن الغريب أن لهذا التفاوت أثره أيضا فى وسائل الانتاج بانواعه الصناعى والزراعى والتجارى فلا يزال بين أيدينا من وسائل الانتاج ما يدعو الى المرحلة البدائية بينما نجد أنه قد استحدث فى السنوات الأخيرة من وسائل الانتاج ما يعادل نظيره فى الدول المتحضرة .

حقيقة يوجد تفاوت فى البلاد الأخرى ولكن يلاحظ أن ذلك التفاوت هناك يمتاز بأنه يقوم على ضمان مستوى مادى للعيشة يكفل لأفراد الشعب الحصول على الضرورى بل وعلى أكثر من الضرورى .

كما أنه يقترن بانتشار المعارف العامة والثقافة بين أفراد الشعب وطبقاته ولهذه المعارف والثقافة أثرها فى تقوية الروابط بين الأفراد والطبقات وأثرها فى تخفيف حدة التفاوت بينهما وكذلك الحال فى المقارنات التى ذكرناها فى وسائل الانتاج التجارى والصناعى والزراعى فانه مع التسليم بوجوده فى الدول الأخرى انما يلاحظ أن الوسائل الحديثة طغت على الوسائل القديمة فأصبحت لها الغلبة عليها بينما أخذت الوسائل السابقة فى الانقراض والتحول .

أما فى مصر فنعتبر الوسائل الحديثة مظهرا عارضا يخشى عليها اذا لم تدعم أن يعتورها الضعف بينما الوسائل القديمة ما زال لها السبق فى أكثر نواحى الانتاج .

وقد يكون لما تقدم أسباب عدة كما قد يكون لتعاقب السنين الطويلة على هذه الحال أثره فى بقائها واضطرابها .

انما الأمر الذى لا شك فيه أن السبب الرئيسى يرجع الى أن الأغلبية الساحقة أو تنا يعادل ٨٥٪ من عدد السكان من طبقة الزراع والعمال الذين مضت عليهم أحقابا طويلة دون أن يجدوا تشجيعا أو حافزا يهيىء لهم حياة اجتماعية أرقى ويدفعهم الى أن يأخذوا بقسطهم من الحصول على رزق ميسر كاف والاستمتاع بحالة صحية مرضية والاطمئنان الى مستقبل هادئ رغيد والى الأخذ بوسائل الانتاج الحديثة .

على ذلك فكل اصلاح لا يقوم على الاهتمام وتوجيه العناية بهذين العنصرين الرئيسين وهما طائفة الزراع وطائفة العمال لا يعتبر اصلاحا فى صميم الحياة الاجتماعية فى مصر .

ولا ترجع فائدة العناية باصلاح حالة الزراع الى أنه اداة فعالة فى الانتاج القومى للبلاد أو الى ما دلت عليه الاحصائيات من اضطراد الزيادة فى عددهم فقد كان عددهم فى سنة ١٩٢٧ ٤,٣٠٤,٣٠٠ فقفز فى سنة ١٩٣٧ الى ٥,٥٥٧,٥١٢ بينما عدد جميع أصحاب المهن بما فيه الزراع كان فى سنة ١٩٢٧ ٥,٨٤٥,٦٦٧ فقفز الى ٧,٤٠٠,٣٥٥ فى سنة ١٩٣٧

وانما يدفعنا الى شدة العناية بأحوالهم ما لهذه الأحوال من التأثير القوى على عمال الصناعة والتجارة وذلك لأن سوء الأحوال المعيشية بالقرى تحمل الزراع الى التطلع الى المدن والى الهجرة اليها فقد حدث مثل هذا التطلع ومثل هذه الهجرة فى بلاد غيرنا عندما بدأت تظهر فيها الحركة الصناعية وقبل أن تأخذ بالوسائل الحديثة فى الزراعة ولهذه الهجرة الحالية خطرها لأنها تهبط بأجور عمال الصناعة وتغرى أصحاب الأعمال على استخدام الزراع المهاجرين رغم ما فى هذا الاستخدام من استهداف انتاج يشوبه الجهل .

وكذلك فان سوء الحالة المادية والعلمية للزراع قد تبين لنا أن العدد الذى وصلوا اليه سيجعلهم لا يتطلبون من حاجيات المعيشة اللازمة لهم ولعائلاتهم إلا القليل النافة من المنتجات

الصناعية ولا يخفى ما لهذا من الأثر على الصناعة، ولا سيما الصناعة فى مصر حديثة ومضطرة إلى أن تعول على الأسواق الداخلية لأنها لا تقوى على مزاحمة الصناعات القديمة التى رسخت أقدامها فى الأسواق الدولية ولن ينتصر أثر هذا على عمل الصناعة وعلى الانتاج الصناعى وعلى المنتجات الصناعية بل سيمتد إلى المشتغلين بالتجارة أيضا فاذا لا بد أن يكون هدف الجميع الاصلاح بين الزراع والصناع سواء بسواء وربما كان أهم وسائل الاصلاح بالنسبة للفريقين العمل على رفع مستوى معيشتهم وذلك بزيادة مواردهم ثم تيسير أبواب الرزق لهم وخصوصا وقد دلت الاحصائيات على أن متوسط ما يملكه الفرد من الأطيان ٢,١٨ فدان ومتوسط إيراد الفرد من السكان ١٢ جنيها سنويا ومتوسط ما يأخذه العامل من الأجر ٨٢ قرشا فى الأسبوع وهذه الأرقام توضح تماما الحاجة الشديدة إلى العناية بهذا المنهج من الاصلاح .

ويكون هذا المنهج بالنسبة للزراع أن يعنى بزيادة مساحة الأطيان الصالحة للزراعة إما باستصلاح الأراضى البور أو بتشجيع الأفراد والشركات على استثمار الأراضى المستصلحة استثمارا على وضع كبير يسمح بالحصول على غلة وفيرة وانتاج عظيم .

ولا شك أيضا أن لانتشار الجمعيات التعاونية الزراعية ونجاحها أثر فى ضمان حصول الزراع على ما يحتاجون اليه من مستلزمات الزراعة بثمن معتدل وبحالة صالحة وبكميات وفيرة كما أنها أقدر على تصريف المنتجات تصريفا مرضيا .

ومما يتصل بما تقدم العمل على انتشار الصناعات الزراعية حتى تستوعب العدد الكثير من عمال الزراعة الذين يتزحون من الأرياف إلى العواصم ويتزاحمون على الصناعة فيها ويقيم أغلبهم فى العواصم اقامة أقرب إلى حالة التعطل منها إلى حالة العمل .

أما عن توفير العمل لعمال الصناعة وزيادة مواردهم فقد أصبحت الحاجة ماسة اليه فى هذه الأيام خصوصا فى السنوات المقبلة التى تلى هذه الحرب وذلك لأن الصناعة لم يكن لها شأن كبير قبل الحرب العظمى الماضية ولكن بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها رأى بعض رجال الأعمال أهمية وجود بعض الصناعات وما ينتظر لها من الرواج ولا سيما إذا قيد أو تعذر الاستيراد وقد ناصر ذلك الاتجاه الرواج التام الذى عم البلاد حينذاك كما عاصرتها الحركة السياسية التى ظهرت وبدأ الناس بظهورها يتذوقون الكثير من الشعور القومى .

فتقدم فريق من أصحاب الأموال وفى مقدمتهم اخواننا الأجانب وأعدوا الكثير من المصانع ولكن يلاحظ أنه إذا قيست هذه الخطوات بما خطته الدول الأخرى فى الميدان الصناعى أو بما تحتاج اليه البلاد لتشغيل العدد الكثير من السكان الصالحين للعمل وقد بلغ عددهم ٦,٨٥٩,٥٠٠ وهو يزيد عن نظيره فى الدول الأخرى تبين أن الجهود التى بذلت لا تزال قاصرة عن بلوغ هذه الغاية إذ أن إحصاء سنة ١٩٣٩ دل على أن عدد المصانع جميعها فى أنحاء

القطن ٨٨٣٩٥ منها ملا يستخدم عمالا مطلقا وعددهم ٤٥٠٤٠ أى أن أكثر من النصف ومنها ما يشتغل به عامل أو أكثر وعددها ٢٥٥٨٤ من هذه النسبة فى المتاجر مما يثبت أن المصانع والمتاجر لا زالت فى مصر على وجه العموم تتقدم على أكتاف مجهودات فردية .

ولا يتم توفير العمل للزراع والعمال إلا بتشجيع الأفراد والشركات الذين يقومون بانشاء مشروعات زراعية أو صناعية أو تجارية وأن يقترن هذا التشجيع بوضع الأنظمة التى تسهل لهم طريقهم حتى يقدموا ويوطنوا أنفسهم على التضحية بأموالهم وعصارة عقولهم لتنمية الانتاج القومى ولايجاد ميادين فسيحة لأفراد الأمة يكسبون منها عيشهم ويزاولون فيها أعمالهم فينالون منافع مادية وأدبية تكفل حياة اجتماعية صالحة .

ربما كان مما يساعد على ازدهار الصناعات فى مصر ظهور نهضة صناعية استلزمتها الحرب الحالية وكذلك وجود مصانع كثيرة هامة اقامتها الدول الحليفة فلم يبق إذن إلا أن نشجع النهضة الصناعية التى ظهرت ونحافظ على تقدمها وتطورها بعد الحرب وكذلك تشتغل المصانع الكبرى فنعمل على استمرار تشغيلها وتغذيتها بالعناصر الصالحة من عمال الصناعة فى البلاد .

على أن يقترن كل ذلك بقيام الحكومة بعد الحرب بالمساهمة فى الأعمال العامة بانشاء الطرق وتنفيذ مشروع خزان أسوان وما إلى هذه المشروعات التى تستوعب عددا كبيرا من العمال .

ومما يتصل بتنمية موارد العمال وافساح مجال العمل لهم وضع الأنظمة التى تكفل تقديمهم وتقديمهم إلى أصحاب الأعمال ويكون ذلك باعداد بورصات للعمال ومكاتب للتخديم تتولى ارشادهم إلى الأماكن الشاغرة وتقديمهم إلى أصحاب الأعمال وربما تولت فيما بعد الاشراف على تدريب العمال تدريبا مهنيا وكذلك على ما تساعدتهم فى الفترات التى ينقطعون فيها عن العمل .

إذا ما فرغنا من تهيئة ميادين يعمل فيها عمال الزراعة والصناعة وتهيئة النظم التى تساعدهم على الالتحاق بالأعمال المختلفة انتقلنا إلى وجوب العمل على رعايتهم جميعا من النواحى المادية والصحية والاجتماعية وعلى أن تمتد هذه الرعاية إلى من يعولونهم من أفراد أسرهم فبالنسبة للزراع تتخذ الرعاية المادية صورا متعددة منها تمكينهم من الحصول على ما يحتاجون اليه من البذور والسماد وأدوات الزراعة وما اليها بأثمان معتدلة ثم تمكينهم من إجادة عملهم بارشادهم إرشادا فنيا ثم تمكينهم أيضا بعد ذلك من بيع محصولاتهم بثمن معقول يساعدهم على مستوى من الحياة معقول .

ويتصل بذلك أيضا العناية بوضع حد أدنى لأجورهم على أن يكون هـذا الحد متغيرا تبعا لمواسم الزراعة وتبعا للمناطق التى يعملون بها وأن يعاد النظر فيه من سنة إلى أخرى بواسطة لجان إقليمية يمثل فيها كبار الزراع وصغارهم وتشرف عليها الحكومة .

أما بالنسبة لوضع منهج صحى واجتماعى للزراع يتفق مع التطور الذى ينتظر حدوثه بعد الحرب ربما كانت من أقوى وسائله انتشار الوحدات الصحية والمراكز الاجتماعية وكذلك العمل على تشجيع الهيئات التى تقوم بنشر المعارف والمعلومات العامة والثقافة الشعبية فى أنحاء الريف .

أما بالنسبة لعمال الصناعة فرعايتهم المادية تتطلب العناية بوضع نظام ثابت لعلاقة العامل مع صاحب العمل وقد يتكفل بهذا قانون عقد العمل الفردى ووضع نظام ثابت لعلاقة طائفة أو طوائف من العمال مع أصحاب الأعمال ومثار هـذا قانون عقد العمـل المشترك ، ولاتخفى مطلقا فائدة هذين النظامين سواء على العمال أو على أصحاب الأعمال ، ويجب ألا نغفل موضوع تحديد الأجور وربما كان من الخير أن يوضع أولا الحـد الأدنى للأجور لكل صناعة ثم تحدد الأجور فى المؤسسات المختلفة ويكون هذا التحديد مرنا يعاد النظر فيـه من وقت لآخر ويتم بمعرفة لجان أقليمية يحضرها مندوبون من أصحاب الأعمال ومندوبون من العمال وتشرف عليها الحكومة .

ويتصل بما تقدم النظر فى تحديد ساعات العمل وخصوصا ان الاحصائيات قد دلت على أن عدد من يشتغلون أكثر من عشر ساعات من عمال الصناعة ٦٣٨,٧٢٠ وعدد من يشتغلون أقل ٢٨,١٤٩ بينما عدد من يشتغلون أكثر من عشر ساعات من عمال التجارة ١٩,٠٤٥ وأقل ١١٩,٦٣٠ وهذه الأرقام إذا أضفنا إليها ازدياد الشكاوى التى يتقدم بها العمال من إرهاقهم بساعات عمل كثيرة تجعل من الضرورى أن يوضع حد لساعات العمل لا يصح تجاوزه بأى حال من الأحوال .

ولا شك أن هذه الرعاية المادية على اختـلاف صورها واتجاهاتها والنظم والقوانين التى ستوضع لها لا تستقر إذا لم نوطد العزم على ايجاد لجان وهيئات يكون من حقها التوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال ، بل من حقها فى بعض الظروف أن تكون أداة صلح وتحكيم فتفصل بصفة قاطعة ، وخصوصا وأن هذا النوع من اللجان الموجود الآن إنما أقيم بموجب أمر عسكرى وسينتهى بانتهاء الحرب .

ويندرج فى برنامج الرعاية الصحية للعمال بعـد الحرب إعادة النظر فى النظم الموضوعة للاشراف الصحى على المصانع والاهتمام بالعنصر الوقائى الذى يخفف من حوادث الإصابات الناشئة عن العمل ومن حدوث الأمراض أثناء قيامهم بأعمالهم داخل المصانع .

ويمتد الإشراف الصحى أيضا إلى العناية بتيسير العلاج الطبى للعمال ثم إلى تحديد الأمراض التى تتصل بالمهنة التى يزاولونها وكذلك العمل على تعذيتهم تغذية صحية وحصولهم على مساكن صحية ثم نشر الوحدات العلاجية فى الأنحاء التى يكثر فيها العمال للعناية بأحوالهم الصحية وبأحوال أسرهم .

أما الرعاية الاجتماعية فقد أصبح لها الآن شأن يذكر ، وستزداد الحاجة إليها بعد الحرب لما ينتظر للصناعة من الازدهار ولعدد عمالها من اضطراد فيكون ذلك بالإشراف على تنظيم أوقات الفراغ للعمال وتمكينهم من تمضيتها على وجه لا يعود على صحتهم وأخلاقهم بأسوأ النتائج ، والطريق إلى هذا هو إنشاء نواد شعبية وساحات رياضية وإيجاد هيئات تعمل على تثقيف العمال وإرشادهم وتقديم الخدمات الاجتماعية لهم .

ويضاف إلى ما ذكر وجوب أن يتقرر مبدأ إعطاء العمال إجازات اعتيادية سنوية يروحون بها عن أنفسهم وإجازات أسبوعية يستجمون فيها وإجازات مرضية تمكنهم من مواصلة العلاج فى طمأنينة واستقرار .

ولا تزيد فى الأهمية رعاية العمال من النواحى الثلاثة التى ذكرناها وهى الناحية المادية والصحية والاجتماعية من رعاية من يعولونهم من أفراد أسرهم وذلك لأن اطمئنان الفرد على أفراد أسرته يبعث فيه حمية وقدرة على العمل ويحملهم على الإخلاص والتفانى فيه .

وربما كانت نظم التأمين خير أداة لهذه الرعاية فيجد فيها العامل ضمانا اجتماعيا تطمئن به أفراد أسرته إذا ما مرض أو عجز من أداء عمله لشيخوخته أو تعطل أو انقطع عن العمل أو انتابته الوفاة .

ومن حسن الحظ أن هذه النظم التأمينية قد انتشرت فى كثير من البلاد فتعددت مناحيها وقد أصبح من الميسور الوقوف على نتائج تطبيقها فى أوضاعها المختلفة وبذلك يكون من السهل علينا اختيار الأوضاع التى تتفق مع حالتنا الاقتصادية والاجتماعية ما

إبراهيم المغربى

مدير الصلح والتحكيم بوزارة الشؤون الاجتماعية